



معلومات البحث

أستلم: 03-03-2018

المراجعة: 21-04-2018

النشر: 01-05-2018

دور الصكوك الإسلامية في علاج عجز الميزانية العامة في ماليزيا

أ.أيوب محمد يونس* د. محمد صبري هارون**

*Institute Of Malaysian And International, Universiti
Kebangsaan Malaysia, Bangi, 43600, Selangor,
Malaysia*

aiyobelfarci@gmail.com

Printed ISSN: 2314-7113

Online ISSN: 5809-2289

المخلص

تهدف هذه الدراسة للتعريف بالصكوك الإسلامية ، كاداة لتمويل عجز الموازنة العامة ، وتوضيح الآثار الإيجابية التي تحدثها هذه الصكوك من خلال كونها اداة أمانة ، وحيث ان عجز الموازن العامة أصبح سمة لكثير من البلدان ، وان الأساليب التقليدية أثبتت عدم نجاعتها ، بل ولها آثار سلبية على الاقتصاد ، فإننا سنحاول توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الصكوك الإسلامية في دعم الاقتصاد ، وتديبير الاموال وتعبئة الموارد المالية نحو تحقيق الاهداف المرسومة من قبل الحكومة . وفي سبيل الوصول لهذا الهدف سيتم دراسة التجربة الماليزية في تمويل الاقتصاد باستخدام الصكوك الإسلامية

كلمات مفتاحية : الصكوك الإسلامية ، عجز الموازنة العامة ، الاقتصاد الإسلامي ، الناتج المحلي الإجمالي ، صكوك هجينة .

Abstract:

The aim of this study is to introduce Islamic instruments as a tool to finance the deficit of the general budget and to clarify the positive effects of these instruments by being a safe tool. As the

* طالب دكتوراة بمعهد الدراسات الدولية والماليزية ، الجامعة الوطنية الماليزية UKM، محاضر مساعد بكاية الاقتصاد ، جامعة بنغازي

** استاذ مشارك بمعهد الاسلام الحضري ، ومعهد الدراسات الدولية والماليزية ، بالجامعة الوطنية الماليزية UKM، متخصص في الاقتصاد الاسلامي .

deficit of the public budget has become a characteristic of many countries. Traditional methods have proven ineffective and have negative effects on the economy. , We will try to clarify the role that Islamic instruments can play in supporting the economy, raising funds and mobilizing financial resources towards achieving the goals set by the government. In order to achieve this goal, the Malaysian experience in financing the economy will be studied using Islamic sukuk.

Keywords: Islamic sukuk , budget deficit, Islamic Economics, GDP, Hybird sukuk

مقدمة

شهدت المالية الإسلامية ، تطوراً وانتشاراً واسعاً في الفترة الماضية ، ونموً سريعاً في مجال التمويل الإسلامي ، وقدمت حلولاً متنوعة لتمويل عجز الموازنة بعيداً عن الأساليب التقليدية والرّبوية . ولا يقتصر هذا الانتشار على العالم العربي والإسلامي فقط ، بل تعداه ليكون متاحاً لكل دول العالم ، مثل أداة الصكوك الإسلامية Sukuk Islamic والتي تعتبر بديلاً للأدوات التقليدية ، وهي أداة شهدت تطوراً في السنوات الماضية ، إذ بلغ حجمها ما يقارب 737,142 مليون دولار أمريكي في الفترة من يناير 2001 حتى مارس 2015 ، (IINF,2015) ، وهذا يقدم بدائل لمواجهة عجز الموازنة العامة ، دون إحداث آثار سلبية على الاقتصاد ، على عكس الأساليب التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة التي لها آثار سلبية على الاقتصاد، ويقدم الاقتصاد الإسلامي العديد من هذه البدائل التي جاءت نتيجة لازدهار المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة ، وكان لها أثرٌ في انشاء العديد من المشاريع في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، مما أسهم في تمويل العديد من المشاريع في العديد من البلدان ، مما ساهم في دعم الموازنة وسد العجز .

وكتجربة رائدة فإن النظام المالي الإسلامي في ماليزيا ، يعتبر تجربة مثلى للاقتصاد الإسلامي المتطور ، لما تمنحه البيئة الاقتصادية من حرية التنافس ، ووجود نظام سياسي للدولة يتمتع بمناخ ملائم للإسراع بالتنمية الاقتصادية ، مما جعل ماليزيا ضمن الدول الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي .

مشكلة الدراسة

ومن خلال النظر لميزانيات كثير من الدول الإسلامية ، نجد أن عجز الموازنة العامة كان ملازماً لاقتصادات هذه الدول ، وهذا دليل أن النظام التقليدي الذي يعتبر مهيمناً على سياسات هذه الدول ، لم يكن فعالاً في تمويل عجز الموازنة ، مثل الاقتراض والمساعدات الخارجية ،

والإصدار النقدي ، بل على العكس من ذلك ، كان لهذه الأساليب آثار سلبية من خلال تراكم فوائد القروض مما فاقم من الديون المحلية والخارجية .

ومن هنا وجب اتباع أساليب أخرى أكثر نجاعة في تمويل الميزانية العامة ، ومن أهم هذه الأساليب والأدوات ، الأساليب والأدوات المالية الإسلامية ، خصوصا بالنسبة للدول الإسلامية ، فالدول الإسلامية هي أولى باتباع الأساليب الإسلامية ، والأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، لما في ذلك من آثار ايجابية على عجز الموازنة وسلامة النظام المالي ، والحفاظ على استقلالية الدول من خلال التخلي عن القروض الخارجية ، التي غالبا ما تكبل الدول الدائنة بشروط الدول والمنظمات المقرضة ، كذلك فإن الأدوات المالية التقليدية التي تقوم عليها الأسواق المالية التقليدية في هذه الدول وغيرها من الدول ، أكدت أنها عرضة للإضطرابات بسبب الاعتماد على الربا ، ومن أهم هذه الأدوات الصكوك الإسلامية .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوع عجز الموازنة ، وماله من تأثير سلبي ، خصوصا الآثار المتعلقة بعلاج هذا العجز ، فقد أدت الاستدانة والقروض المحلية والخارجية من أجل تمويل عجز الموازنة ، إلى آثار خطيرة ومن بينها ارتهان اقتصادات كثير من الدول لشروط واملاءات المنظمات الدولية المقرضة لهذه الدول التي تعاني من عجز في ميزانياتها العامة.

وعلى عكس هذه الأساليب التقليدية ، والمبنية على الربا ، وتراكم وتعاضم الفوائد الربوية ، فإن الصكوك الإسلامية تكتسب أهمية كبيرة من خلال الأثر الايجابي على الموازنة العامة ، وكذلك الأمان الذي يصاحب هذه الصكوك الإسلامية ، خصوصا أنها لا يتبعها كثير من الآثار الخطيرة ، التي تنشأ عن الأساليب التقليدية مثل التضخم الناشئ من الإصدار النقدي الجديد .

فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية :-

- الصكوك الإسلامية تمثل بديلا مناسباً ، للأدوات التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة.
- لعبت الصكوك الإسلامية دورا ايجابيا في ماليزيا في دعم الاقتصاد والموازنة العامة .

أهداف الدراسة

تسليط الضوء على الصكوك الإسلامية ، كأحد أدوات المالية الإسلامية ، وإظهار جدوى هذه الأداة ، مما يساهم في نشر ثقافة المالية الإسلامية وأدواتها .

إظهار دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة ، وذلك بالنظر لتجارب واقعية حققت نتائج جيدة في هذا المجال .الدليل على أن الاقتصاد الإسلامي البعيد عن الربا وشروره ، هو السبيل لسلامة النظام المالي وحل كثير من مشاكله ، وذلك بعلاج المسببات لهذه المشاكل .

منهج الدراسة

تتبع هذه الدراسة الأسلوب الوصفي في الجانب النظري ، من خلال التعريف بالصكوك الإسلامية وآلية عملها ومميزاتها .

إلى جانب الأسلوب التحليلي ، في تحليل البيانات والأرقام العملية الخاصة بسوق الأوراق المالية الماليزي ودور الصكوك الإسلامية محجمها في هذا السوق .

هيكل الدراسة

المبحث الاول : عجز الموازنة العامة

- المطلب الاول : عجز الموازنة العامة في الفكر التقليدي
- المطلب الثاني : النفقة العامة في الفكر الإسلامي

المبحث الثاني : الصكوك الإسلامية

المبحث الثالث : دور الصكوك الإسلامية في ماليزيا في تمويل عجز الموازنة

- المطلب الأول : عجز الموازنة العامة في ماليزيا
- المطلب الثاني : التجربة الماليزية في الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة

الخلاصة

- النتائج و التوصيات

المبحث الأول

عجز الموازنة والنفقة العامة

المطلب الأول : عجز الموازنة العامة في الفكر التقليدي

اختلفت المدارس الاقتصادية في موضوع عجز الموازنة ، الذي يعرف بشكل مبسط على أنه "ذلك العجز الناشئ عندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة" ، وهي صفة تميز موازنات أغلب الدول المتقدمة والنامية (قدي،2004).

وبالنظر للمدرسة الكلاسيكية ، نجد أن مفكرها يرون أنه عند اختلال توازن الميزانية العامة تضطر الدولة للاقتراض ، وهذا يؤدي إلى زيادة الانفاق العامة لسنوات قادمة ، لأنه يجب سداد هذه القروض ودفع الفوائد عنها ، وهذا بدوره يفاقم العجز في الموازنة العامة (محرزي،2005) . وتضطر الدولة للإقتراض مرة أخرى ، مما يجعلها تدخل دوامة المديونية التي تؤدي لزعة الأسس المالية للدولة ، ويجعلها عاجزة عن القيام بدورها في المجتمع (الحواس،2014) .

وإذا تعذر على الدولة الاقتراض ، فإنها تلجأ إلى الاصدار النقدي ، وهذا يؤدي إلى زيادة العملة المتداولة لدى الجمهور ، وإذا لم يصاحب هذه الزيادة ، زيادة في الإنتاج فإنها ستنعكس في صورة تضخم كبير في الاسعار ، مما يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية للدولة .

ولكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة1929م ، تغير مفهوم الدولة ، من منظور كلاسيكي ، حيث أصبحت الدول تتدخل في الاقتصاد ، من أجل علاج مشاكله ، وتحقيق أهداف أخرى من أهمها التنمية الاقتصادية ، فبعد هذه الأزمة تدخلت الدولة من أجا دعم الاقتصاد وتنفيذ حزمة من الاجراءات للخروج من تلك الأزمة .

اما الفكر الكينزي ، فيرى أنصاره أن على الدولة التدخل من أجل تعديل الاقتصاد ، والحرص على تحقيق التوظيف الكامل والقضاء على البطالة . وهذا يجعل الدولة تستخدم الإنفاق العام من أجل الوصول لهذا الهدف ، مدعومة بأداة الضرائب كذلك ، بغية تنشيط الاقتصاد والوصول إلى الاهداف الموضوعية من الدولة .

وهنا تخلت الدول عن حياديتها ، وأصبحت تسعى لتحقيق التوازن المالي ، وتحقيق أهداف من وراء عجز الموازنة ، مثل التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ، وخفض الإنفاق العام عند الوصول لمرحلة التوظيف الكامل ، أو لعلاج التضخم (الحواس ، 2014).

مكونات الموازنة العامة

1. الإيرادات العامة :-

وهي الأموال التي تجنيها الدولة سواء كانت نقدية أو عينية بمقابل أو بدون مقابل (قحف، 2000)، مثل الضرائب تعتب استقطاع مالي يؤديه الأفراد والمؤسسات للسلطات العامة بشكل نهائي دون مقابل ، وذلك لتحقيق منافع عامة . وتعتبر الضرائب أهم إيرادات الدولة في الواقع المعاصر ، بسبب وفرة حصيلتها .

كذلك هناك الإيرادات من وراء الرسوم : وهي المبالغ النقدية التي تجنيها الدولة من الافراد لقاء استفادتهم من خدمات عامة ، مثل رسوم التعليم والتراخيص ، والخدمات العامة الأخرى . كذلك هناك إيرادات لأملاك الدولة ، وهي إيرادات البيع والتأجير لذه الأملاك الخاصة بالدولة . إلى جانب الأتاوات : وهي المبالغ التي تحصلها الدولة من ملاك العقارات والأراضي مقابل انتفاعهم بها ، إلى جانب إيرادات أخرى ، كالأعانات والتبرعات التي تحصل عليها الدولة من المنظمات أو الدول الأخرى لمساعدتها في تمويل نفقاتها (الدماغ ، 2011).

2. النفقات العامة:-

من أهم تعاريف النفقة العامة أن " النفقة هي صرف إحدى الهيئات والإيرادات العامة مبلغاً معيناً لغرض سداد إحدى الحاجات العامة " (بعلي، 2003).

وتعرف أيضاً على أنها " كمّ قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام ، وذلك إشباعاً لحاجة عامة " (دراز، 1999).

عناصر النفقة العامة :-

يمكن استنتاج عناصر النفقة العامة ، من خلال التعريفات السابقة وهي :-

مبلغ نقدي النفقة: من أجل ان تقوم الدولة بدورها في تقديم الخدمات والسلع الضرورية ، لتسيير المرافق العامة للدولة ، ومن أجل الحصول على الأموال ، لانها تنفق على مشاريع استثمارية ، وتقوم إلى جانب ذلك بإنفاق مبالغ نقدية في شكل اعانات ومساعدات ، ومن أجل أن تكون النفقات

سهلة في التداول وتكون سهلة في الحساب ، وذلك من أجل الانتقال للاقتصاد النقدي ، والذي تتم فيه معظم المعاملات والمبادلات بواسطة النقود (حمود، بدون سنة نشر).

1. النفقة تنفق من قبل شخص عام : لكي تتخذ النفقة صفة العمومية يجب أن تصدر من شخص عام ، مثل الدولة ، الهيئات المحلية (البلديات ، الولايات) ، أو أشخاص معنوية أخرى (بعلي، 2003).

ويعتمد في التفرقة بين النفقة العامة والخاصة على معيارين ، فالأول معيار قانوني تندرج تحته النفقة العامة ، أما المعيار الثاني فهو المعيار الوظيفي وتندرج تحته النفقة الخاصة (ذهب، 2015).

2. هدف النفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة : لا تعتبر النفقة عامة إلا إذا وجهت لاشباع الحاجات العامة ، مثل الانفاق على الدفاع ، والتعليم ، والصحة ... الخ . أي أن النفقة العامة لا تكون من أجل اشباع حاجات خاصة أو تحقيق منفعة خاصة ، ولو كانت هذه الحاجات الخاصة مرتبطة بأشخاص في السلطة ، كالمشاريع الخاصة بأشخاص في السلطات العليا للدولة وأصحاب النفوذ . فهذه النفقات لا تعتبر بأي شكل من الأشكال نفقة عامة . كذلك فإن النفقات العامة تتم تمويلها من الضرائب والرسوم والقروض بأنواعها ، وهي يقع عبؤها على جميع الأفراد ، ويكون من حقهم جميعا الانتفاع بها وذلك يحققاً لمبدأ العدالة والحق في اشباع الحاجات (ناشد، 2000).

المطلب الثاني: النفقة العامة في الفكر الإسلامي

مفهوم النفقة العامة في الفكر الإسلامي :

أبرز مفهوم للنفقة العامة هو ما عرفه الفقهاء في الفكر الإسلامي ، والمراد به الإدراج على الشئ بما يقوم بقاءه ، وقيل : هي ما يتوقف عليه بقاء الشئ من المأكل والملبوس ، والسكنى ، وأما مصطلح الانفاق أو "النفقات العامة" الدارج استعمالها في العصر الحديث ، فهي غير معروفة عند الفقهاء بهذه التسمية ، اما مفهومها او مدلولها فإنه أصل عندهم ، وقد كان يستخدم لفظي المصارف او الخرج للتعبير عنه (حماد، 1994).

عناصر النفقة العامة في الفكر الإسلامي (صبرينة، 2014):

أ. استخدام مال :- لا يشترط الفكر الإسلامي الصفة النقدية في النفقة العامة ، وإنما يكفي استخدام نوع من أنواع المال مادامت له منفعة مباحة شرعاً ، فالفكر الإسلامي يمكن أن تكون النفقة العامة بشكل عيني ، حسب طبيعة الإيرادات التي تعتمد عليها النفقات ، مثل مورد الزكاة التي تحصل بشكل عيني مثل زكاة الزروع والأنعام وخراج الأرض ، ويمكن أن تحصل نقداً مثل زكاة النقدين ، وبعض إيرادات العشور (عبدالواحد، 2000).

ومن هنا نرى ان النفقة في الفكر الإسلامي تتوافق مع النفقة في الوقت المعاصر من خلال صفة النقدية ، وتتميز عنه بالنوع الآخر من النفقة ، ألا وهو العيني ، وهذا يضيف نوع من المرونة على النفقة العامة في الفكر الإسلامي في استخدام المال العام في المصالح العامة .

ب. أن يخرج المال من عمال المسلمين :- وعمال المسلمين هم الذين لهم التصرف والانفاق من المال العام ، بإذن جماعة المسلمين ، وهم الامام وعماله ، فلا يعتبر المال نفقة عامة فقط لأنه ينفق لاشباع حاجات عامة ، وإنما يشترط أن يتم هذا الانفاق من قبل الامام أو من ينوب عنه في ذلك (حسن، 1991).

ج. أن يكون المال من الأموال العامة :- لكي تتصف النفقة بالعمومية يجب أن تكون من الأموال العامة ، ومصدر النفقة العامة في الإسلام هو بيت مال المسلمين ، الذي يتم دعمه من الإيرادات الضريبية وإيرادات المسلمين ، التي تقسم بينهم ويستحقها الجميع في الدولة ، وفقاً لقواعد الشريعة ، فالكل له حق في هذا المال (بن إبراهيم، 1979) ، وإذا ما انفق عمال المسلمين هذه الأموال في اشباع الحاجات العامة فإنها تكون نفقة عامة أ، أما ما ينفقه الشخص الاعتباري من ماله الخاص ، ولو كان انفاقه موجّهاً لخدمة عامة ، فإن ذلك لا يعتبر انفاقاً عاماً ، لأن مصدره مال خاص ، مثله مثل ما ينفقه الأفراد العاديون (حسن ، 1991).

د. أن يكون الهدف من النفقة هو الصالح العام للمسلمين :- تنفق النفقة العامة في الفكر الإسلامي ، مع الفكر الوضعي ، في صفة العمومية ، إذ أنهما تستهدفان الصالح العام ، والمصلحة العامة ، أي أنه هدف مشترك في كلا الفكرين ، هو إشباع الحاجة العامة ، فيما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، إذ أن بعض الحاجات تعتبر عامة في بعض المجتمعات ولكنها محرمة في الشريعة الإسلامية ، مثل صناعة الخمر (الكفراوي، 2003).

إضافة إلى أن النفقة العامة في الإسلام لا تعتبر نفقة عامة إذا كان الهدف منها هو النفع الخاص ، وهنا يقول الإمام ابن تيمية : " لايجوز للإمام أن يعطي أحداً، ما لا يستحق لهوى في نفسه من قرابة بينهما أو مودة أو نحو ذلك ، فضلا عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة (ابن تيمية، 2001).

لذلك كان خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبدالعزيز يعطي الفقهاء من المال العام ، ويعطي الشعراء من ماله الخاص ، لأن الفقهاء يعود نفعهم على الأمة ، فأعطواهم سدّ حاجات عامة ، أما الشعراء فعطواهم نفع خاص لهم ، وليس للمسلمين ، فخرج بذلك من كونه حاجة عامة (عبدالله، 2005) .

ومن هنا نستنتج أن النفقة العامة في الفكر الإسلامي إنما تكون عامة ما كانت تستهدف نفعاً وسدّ حاجات عامة ، وأن تنفق في حاجات مباحة شرعاً ، وأن لا توجه لحاجات محرمة أو لنفع خاص.

ومن جملة ما سبق نصل إلى تعريف النفقة العامة في الاقتصاد الإسلامي بأنها " النفقة العامة هي جزء من المال يمكن أن يكون نقدياً أو عينياً ، تقوم الدولة أو من ينوب عنها ، بإخراجه قصد نفع عام حقيقي " (صالحي، 2006).

المبحث الثاني

الصكوك الإسلامية

تعرف الصكوك الإسلامية بأنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات لمشروع معين أو نشاط استثماري ، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك ، وقفل باب الاكتتاب ، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله " (الدماغ ، 2009).

وتعتبر الصكوك الإسلامية أداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية الهامة لتوفير الموارد المالية اللازمة للحكومات التي تبحث عن مصادر أخرى لتمويل ميزانياتها ، وهي تعتبر أداة مكملة للأسهم ، وأحد أهم أدوات الأسواق المالية الإسلامية فهي تُلبي احتياجات الدولة من التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية بدلاً من سندات الخزنة والدين العام ، وبالتالي فهي تعبر مورداً يغذي جانب الإنفاق العام ، ويخفف من الضغط الناجم عن التوسع في هذا الإنفاق ورافد مهم للميزانية العامة .

خصائص الصكوك الإسلامية (الدماغ ، 2009):-

أولاً : تمثل ملكية حصة شائعة في الأصول :- فهي تعتبر حصة لحاملها من أصول لها دخل ، سواءً كانت أعياناً او خدمات او مزيج بينهما ، أو الحقوق المعنوية ، وهي لا تمثل ديناً في ذمة مُصدرها لحاملها ، وهذه أهم ما يميزها عن السندات التقليدية .

ثانياً : لها قيمة إسمية محددة :- أي لها قيمة قانونية معلنة عند الإصدار .

ثالثاً : أنها صكوك مشروعة :- تصدر الصكوك الإسلامية وفق عقد شرعي ، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

رابعاً : قابليتها للتداول :- تعتبر صكوك المضاربة ، والمشاركة ، والإجارة ، وغيرها صكوكاً قابلة للتداول (عبدالستار،2004).

أنواع الصكوك الإسلامية :-

1.صكوك الإجارة : هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري معين يدر دخلاً ، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية (قرومي،2014).

2.صكوك المضاربة : عبارة عن تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية ، وقد يتم تقديمه بواسطة طرف واحد أو عدة أطراف ، وهي صكوك ذات عائد مالي غير محدد ولكنه متوقع وذلك يقراءة نشاط الشركة المصدرة لها من خلال ميزانياتها المعروضة عبر السنوات الماضية وكذلك مؤشرات السوق (الحنيطي،2015).

3.صكوك المشاركة : يتم إصدارها لإنشاء مشروع او تطويره ويصبح المشروع ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم ، ويتم تعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

4.صكوك السلم : تصدر لتحصيل رأس مال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لأصحاب الصكوك(سامي ، 2015).

5. **صكوك المساقاة** : عبارة عن وثائق متساوية القيمة ، تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها ، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار حسب الاتفاق (رفيق،السعيد،2013).

6. **صكوك المزارعة** : هي وثائق متساوية القيمة ، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل مشروع معين على أساس المزارعة ، ويصبح لحملة الصكوك نصيب في المحصول وفق ما حدده العقد (الدماع،2009).

7. **صكوك المغارسة** : هي وثائق متساوية القيمة ، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس الأشجار وفيما يتطلبه الغرس من أعمال ومصاريف على اساس عقد المغارسة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الأرض والغرس (الدماع ، 2009).

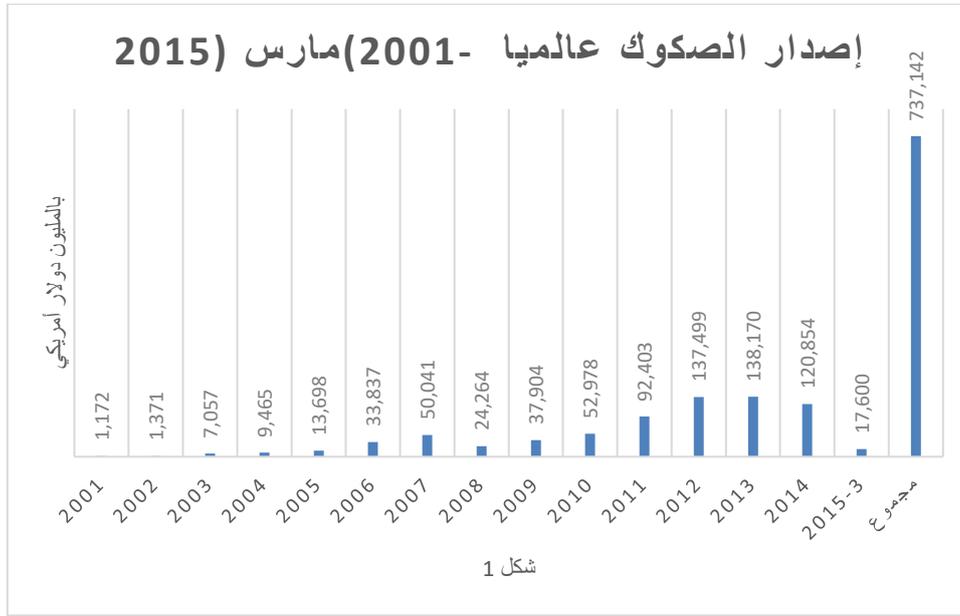
8. **صكوك الوكالة** : وهي صكوك تصدر لتمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس عقد الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

9. **صكوك الاستصناع** : تصدر من أجل استخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة ، ويكون المنتج المصنوع ملكا لحملة هذه الصكوك(سامي ، 2015).

10. **صكوك المرابحة** :تصدر لتمويل شراء سلع المرابحة وتصبح السلع مملوكة لحملة الصكوك(سامي ، 2015) ، والمصدر لها هو البائع والمكاتبون هم المشترون لهذه البضاعة .

الإصدار العالمي للصكوك الإسلامية :

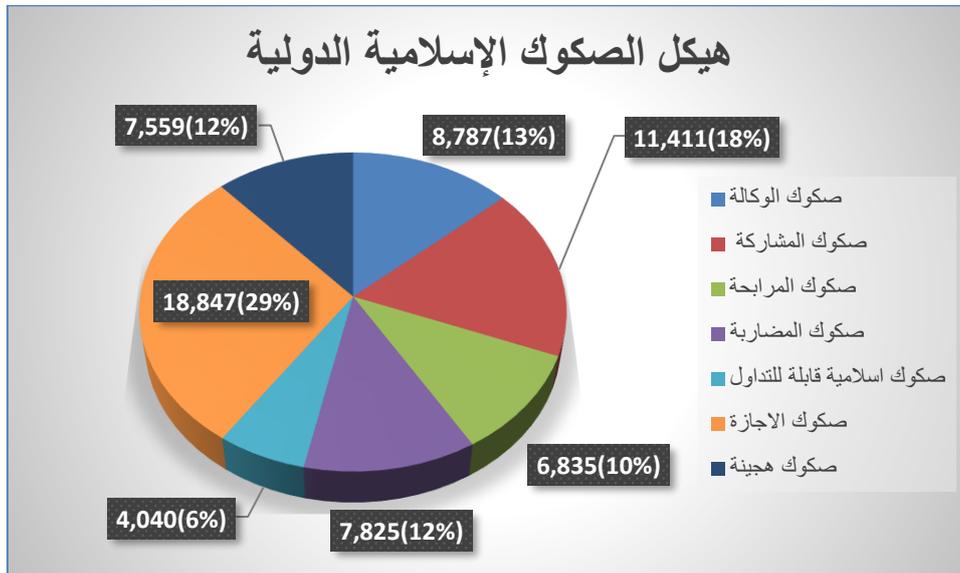
شهدت الصكوك الإسلامية حول العالم تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ، حيث شهدت الفترة من 2001 حتى عام 2015 نموا كبيرا لهذه الصكوك ، وبتتبع حركة نمو هذه الصكوك نلاحظ ان قيمتها كانت في عام 2001 تقدر بحوالي 1,172 مليون دولار أمريكي ، لتصل في عام 2005 إلى ما قيمته 13,698 مليون دولار أمريكي ، ليستمر النمو بشكل متسارع لتصل قيمة الصكوك 52,978 مليون دولار أمريكي في عام 2010 ، لتحقيق قفزة كبيرة في عامي 2012 و 2013 إلى 137,499 مليون دولار و 138,170 مليون دولار، على التوالي ، وقد بلغ مجموع قيمة الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا 737,142 مليون دولار أمريكي ، كما في الشكل رقم (1)



source: IIMF Pri-conference seminar the 6th Annual WIBC Asia Summit ,2nd June 2015, Singapore.

وبالنظر لهيكل الصكوك الإسلامية الدولية ، نجد انها تتنوع بين صكوك الوكالة والمشاركة والمرابحة والمضاربة والإجارة وصكوك قابلة للتداول وصكوك هجينة ، ونلاحظ أن صكوك المشاركة تستحوذ على النسبة الأكبر من الايصوك الدولية خلال الفترة من 2001م إلى 2015 م ، وذلك بنسبة 18% من إجمالي الصكوك ، تليها صكوك الوكالة بنسبة 13% ، ثم صكوك المضاربة والمهجينة بواقع 12% لكل منهما ، وبلغت حصة صكوك المرابحة 10% ، والصكوك الإسلامية القابلة للتداول 6% ، وهو ما يوضحه الشكل (2) أدناه

الشكل (2)



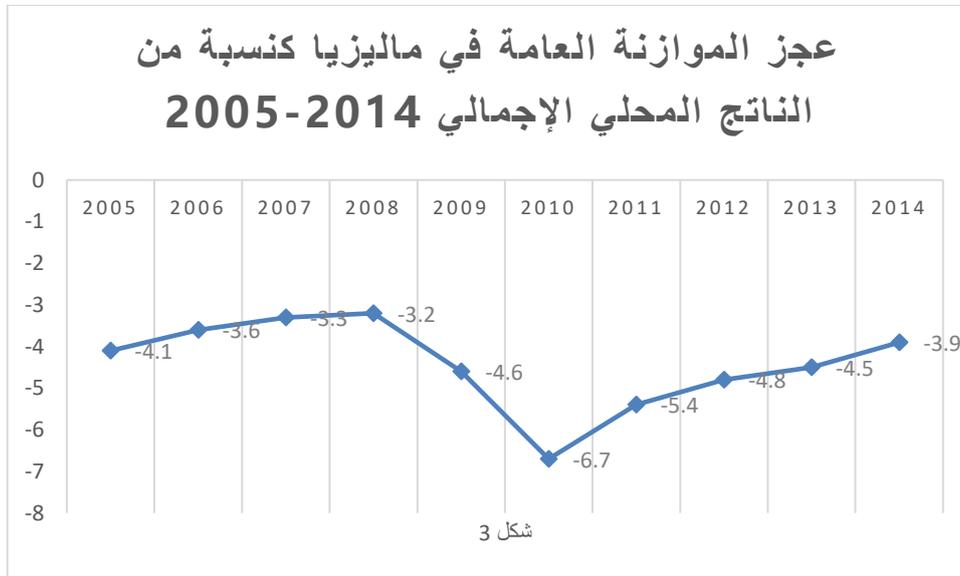
source:IIMF Pri-conference seminar the 6th Annual WIBC Asia Summit ,2nd June 2015,Singapore.

المبحث الثالث

دور الصكوك الإسلامية في ماليزيا في تمويل عجز الموازنة

المطلب الأول : عجز الموازنة العامة في ماليزيا:

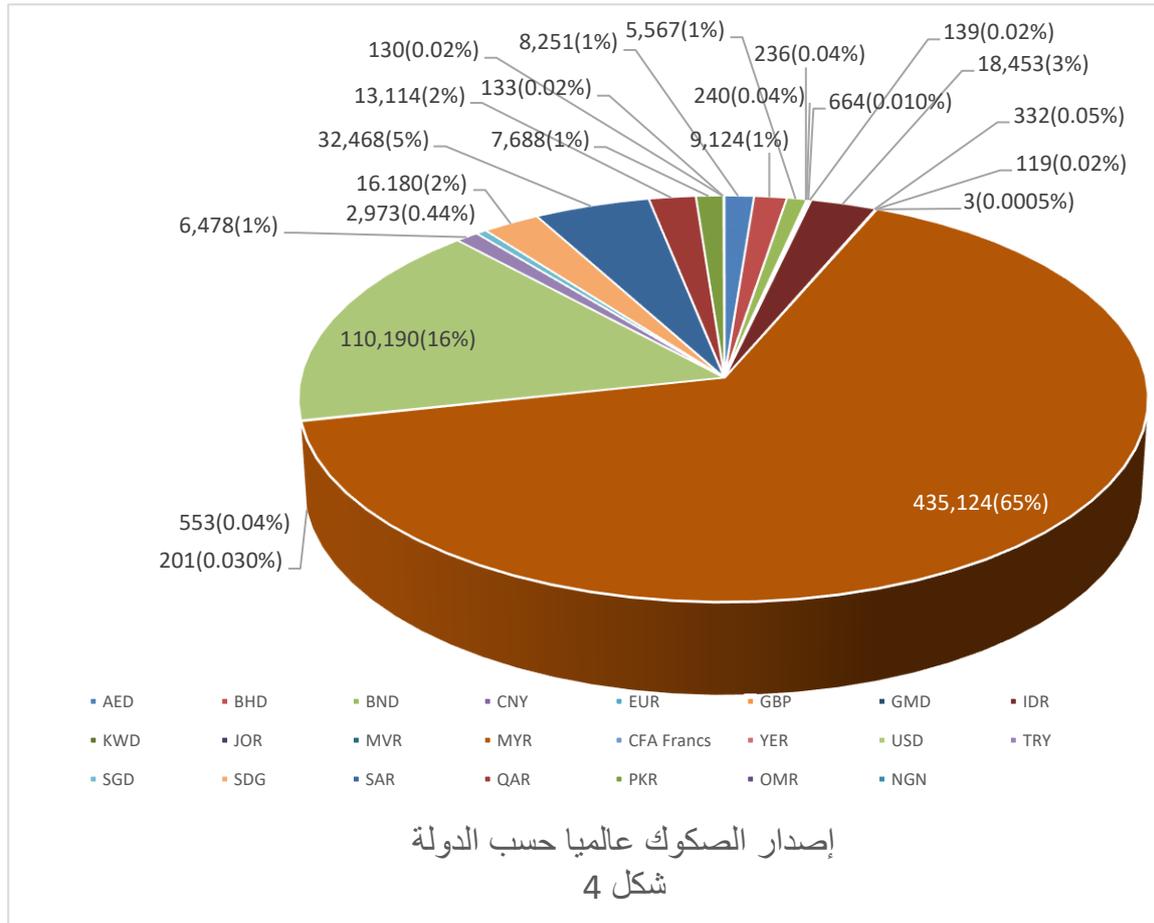
أما في حالة ماليزيا فإن عجز الموازنة العامة كان أقل حدة ، رغم توسع الدولة الماليزية في الإنفاق على مشاريع التنمية المتعددة ، الأمر الذي يتطلب توسعاً كبيراً في الإنفاق العام ، إلا أن وجود روافد كثيرة لدعم الميزانية العامة خفف من الضغط على الميزانية العامة ، فقد لعبت الأدوات المالية الإسلامية ممثلة في الصكوك الإسلامية التي تعتبر ماليزيا الرائدة عالمياً في إصدارها كما سبق وذكرنا ، ووجود سياسة من الدولة لإدارة المؤسسات المالية الإسلامية مثل مؤسسة الزكاة والوقف ، كل ذلك أدى لدعم الموازنة وتخفيف العبء عنها ، فالبينظر للشكل (3) أدناه ، نلاحظ أن عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، أخذ في التحسن ، فمن نسبة 6.7%- في العام 2010 ، تقلصت هذه النسبة في السنوات التالية فانخفضت إلى 4.8%- في عام 2012 ، ليبلغ 3.9%- في عام 2014 .



Score:www.TRADINGECONOMICS.COM - MINISTRY OF FINANCE MALAYSIA

المطلب الثاني : التجربة الماليزية في الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة

تحتل ماليزيا المرتبة الأولى عالمياً في إصدار الصكوك الإسلامية ، كما هو موضح في الشكل (4) ، حيث تستحوذ ماليزيا على ما نسبته 65% من الصكوك الإسلامية في العالم ، حتى مارس 2015 ، وذلك بسبب التطور الذي شهدته ماليزيا في القطاع المالي بصفة عامة ، وتساهم هذه الصكوك في تمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات ، وقد أطلقت ماليزيا سوق الصكوك في سنة 1996 من خلا شركة الرهن العقاري الوطنية الماليزية ، لتتطور الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة ، لتصل قيمة الصكوك المصدرة إلى حوالي 324,5 مليون دولار أمريكي ، خلال الفترة بين 2001-2013 ، لحوالي 3045 إصدار .



*soure:IIMF Pri-conference seminar the 6th Annual WIBC Asia Summit ,2nd June 2015,Singapore.

ومن خلال النظر إلى حجم التمويل الإسلامي عالميا ، نرى ان ماليزيا لها نصيب الأسد من هذا التمويل ، فبالنظر للجدول (2) ، الذي يعبر عن حجم التمويل الإسلامي عالميا وفي ماليزيا خلال الفترة (2006-2012) ، نلاحظ ان حجم التمويل الإسلامي في العام 2006 كان يبلغ 400 مليار دولار امريكي ، وان حجم التمويل الإسلامي في نفسالعام في ماليزيا بلغ حوالي 55 مليار دولار ، أي ما نسبته 13.7% من التمويل الإسلامي العالمي . وفي العام 2008 ارتفعت نسبة التمويل

الإسلامي في ماليزيا من التمويل العالمي إلى ما نسبته 16.8% ، بواقع 107.4 مليار دولار ، من أصل 639 مليار دولار هو التمويل الإسلامي عالميا في نفس العام . وازدادت حصة ماليزيا من التمويل الإسلامي العالمي في السنوات التالية لتبلغ حوالي 22% من إجمالي التمويل الإسلامي العالمي في عام 2010 من واقع 895 مليار دولار هو حجم التمويل العالمي .

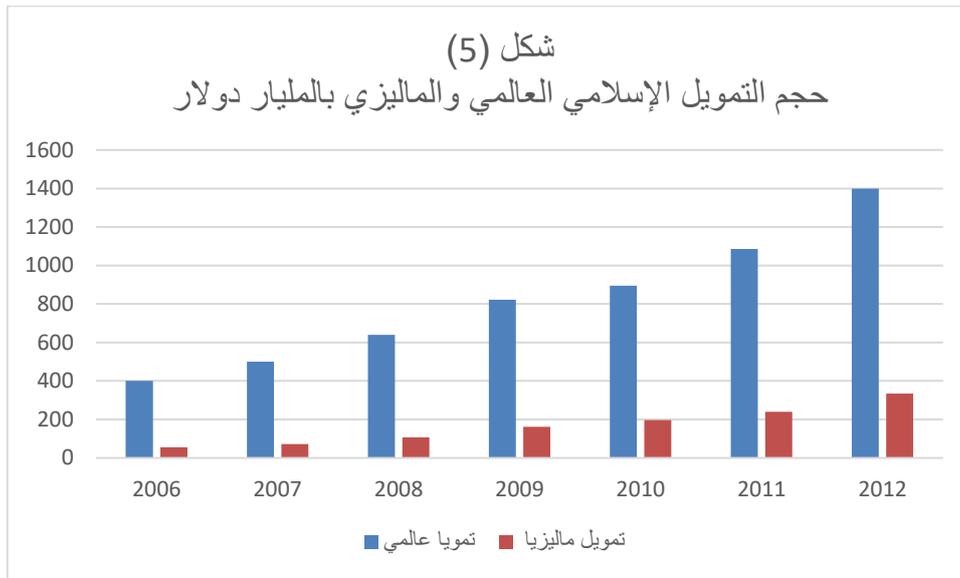
جدول (2)

حجم التمويل الإسلامي عالميا وفي ماليزيا (2006-2012)

مجموع	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
5742	1400	1086	895	822	639	500	400	اجمالي التمويل مليار \$
30.3	24	23	22	19.6	16.8	14.6	13.7	ماليزيا %
1169	335	240	197	161.2	107.4	73	55	ماليزيا مليار \$

Soures : HSBC Amanah , Islamic Finance Industry Grwth , 2013,p5

ومن هنا يتضح لنا حجم التمويل الإسلامي في ماليزيا ، وكيف انه يحتل جزء كبير من هذا التمويل عالميا ، الأمر الذي يسهم في تنمية الاقتصاد الماليزي بصفة عامة ، ويساهم في تمويل الموازنة العامة ، ويخفف الضغط على الموازنة بسبب التوسع في الانفاق على مشاريع البنية التحتية ، واستمالا لخطط التنمية الموضوعية من الحكومة الماليزية ومن اهم هذه الخطط هي خطة ماليزيا 2020 .



*من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق رقم (2)

تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا (2007-2015)

عند تتبع نمو إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا ، فنجد ان حجمها بلغ 121.3 بليون ونجت ماليزي في العام 2007، وفي العام الذي يليه بلغ حجمها 110.1 بليون رنجت ، وشهد العام 2010 نموا وصل إلى 132.8 بليون رنجت ، ليصل الإصدار ما قيمته 324.6 بليون رنجت ، وفي العام 2013 بلغ 275.8 بليون رنجت ، وفي العام 2015 شهد الإصدار انخفاضا إلى 117.70 بليون رنجت .

جدول (2)

تطور نمو إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا (2015-2007)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
117.70	262.76	275.8	324.6	185.0	132.8	116.4	110.1	121.3	حجم الصكوك المصدرة بليون RM

source :<http://www.sc.com.my/data-statistics/Islamic-capital-market-statistics>.

توزيع الصكوك حسب القطاعات في ماليزيا (1996-2014)

تجدر الإشارة إلى أن ماليزيا توسعت في الانفاق على المشاريع التنموية في كل القطاعات ، ولجأت إلى تمويل هذه المشاريع بالصكوك الإسلامية ، و نلاحظ من الجدول رقم (3) أدناه الذي يمثل توزيع الصكوك على القطاعات أن المؤسسات الحكومية حازت على النصيب الأكبر من إصدار الصكوك بكمية صكوك بلغت 787 صكا ، أي ما يعادل قيمته 287.02 مليار دولار ، وهذا مرجعه للتوسع الحكومي في مشاريع التنمية ، والبحث عن مصادر تمويلية للمؤسسات الحكومية ، تليها قطاع الخدمات المالية بواقع 446 إصدار ، أي ما قيمته 51.71 مليار دولار ، ويتميز القطاع المالي في ماليزيا بالتطور الكبير في السنوات الاخيرة ، فقد أصبحت ماليزيا مركزا ماليا عالميا مهما يتوفر على كل مقومات القطاع المالي الحديث . ثم بعد ذلك يأتي قطاع الطاقة بحوالي 441 إصدار ، والمواصلات 352 إصدار ، وقطاع المنشآت يتسحوذ كذلك على عدد كبير من الإصدارات بواقع 489 وهذا يرجع للمنشآت العملاقة التي دشنتها ماليزيا والتي ستدشنها ضمن خطط التنمية الموضوعة من الحكومة . ثم يأتي كل من قطاعي الاتصالات والعقارات بواقع 108 و 163 إصدار على التوالي .

وبالنظر لباقي القطاعات الأخرى نجد أن هناك تفاوت في حجم الصكوك الموزعة حسب القطاعات ، وفي نفس الوقت فإن هذا التوزيع يبين أهمية هذه الاداة التمويلية في واقع الاقتصاد الماليزي .

جدول (3)

توزيع إصدار الصكوك حسب القطاعات (1996-2014)

القطاع	عدد الصكوك	كمية الصكوك مليار \$
المؤسسات الحكومية	787	287.02
الخدمات المالية	446	51.71
الطاقة	441	30.08
المواصلات	352	28.06
المنشآت	489	17.68

9.43	108	الاتصالات
6.18	163	العقارات
3.94	41	التكتلات
3.67	99	الزراعة
3.62	88	النفط والغاز
3.26	56	الخدمات
1.55	74	الرعاية الصحية
1.34	53	الصناعة
1.03	11	التعليم
0.78	23	المواد الغذائية والمشروبات
0.72	31	السلع الاستهلاكية
0.32	2	الترفيه والسياحة
0.24	8	التعدين
0.22	20	التكنولوجيا
0.18	18	التجزئة
451.03	3310	المبلغ الإجمالي

Suure:CIMB ISLAMIC(2016), 'Malayia Islamic Finance Report 2015', Mainstreaming Islamic Finance within Global Finance Systems,p220.

هناك عوامل ساهمت في نجاح ماليزيا في تجربة الصكوك الإسلامية ومن أهم هذه العوامل (الصاوي ، 2010) :-

1. المناخ السياسي في ماليزيا يساهم دون غيره من الاقتصادات النامية في التوسع السريع في التنمية وتحقيق الأهداف الموضوعية من قبل الدولة .

2. رفض الحكومة الماليزية خفض الانفاق المخصص لمشروعات البنية التحتية ، وتوسعت في انشاء مشاريع عملاقة يكون لها أثر ايجابي في المستقبل على التنمية في البلاد ، مما جعل ماليزيا من أهم دول العالم في قوة الاقتصاد المحلي.
3. الاهتمام بالعامل الاجتماعي ورأس المال البشري ، وتحسين مستوى المعيشة والارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي.
4. الاعتماد بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في تدبير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية .
5. أن ماليزيا تعاملت بحذر مع الاستثمار الاجنبي المباشر حتى منتصف الثمانينيات ، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب في مصلحة الاقتصاد الماليزي.

الخلاصة

أولا : النتائج :

مما سبق نلاحظ ان الادوات المالية الإسلامية لتمويل عجز الموازنة شهدت انتشارا كبيرا حول العالم ، وأن هذه الأدوات تعتبر بديلا شرعيا آمنا للأدوات التقليدية ، وان اداة الصكوك الإسلامية على وجه الخصوص تعتبر أداة ذات تأثير كبير في تخفيف الضغط عن الميزانية العامة في ماليزيا ، من خلال توسع الإقتصاد الماليزي في إصدار هذه الصكوك ، مما يساهم في تمويل المشاريع التنموية ، ويعتبر طريقا لتدبير الاموال اللازمة لهذا الغرض وأن أهم النتائج المستفادة من التجربة الماليزية فيما يلي :-

1. أن الصكوك الإسلامية في ماليزيا تؤثر بشكل كبير وإيجابي في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال تدبير الموارد المالية وتخفيف العبء عن الموازنة العامة .
2. الصكوك الإسلامية أداة مثلى لتوجيه الموارد المالية وتعبئتها نحو تحقيق الأهداف المرسومة من الدولة .
3. الصكوك الإسلامية تدعم عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة .

ثانيا : التوصيات

من خلال ما تم طرحه من نتائج فإن الدراسة توصلت للتوصيات التالية :

- ضرورة الاهتمام بالصكوك الإسلامية كاداة تمويلية ، وكرافد للنفقات العامة للدولة ، بدلا من الطرق التقليدية ذات الآثار السلبية على الاقتصاد .
- توسيع قاعدة الإصدار لجميع القطاعات في الاقتصاد المالي ، مما سيحسن من هذه القطاعات ودعمها بالموارد بشكل شرعي وآمن .
- تذليل العقبات أمام إصدار الصكوك وتحفيز المؤسسات المالية على تبني هذه الصكوك ، وذلك من خلال إلغاء القيود عنها مثل الضرائب ، مما يشجع هذه المؤسسات لتبني هذا الأسلوب في التمويل .
- بذل المزيد من الجهود للتعريف بالصكوك الإسلامية ، وتقديمها كبديل للوسائل الشرعية في جميع الدول الإسلامية وغير الإسلامية ، مما يعزز مكانة الاقتصاد الإسلامي .

المراجع

المراجع العربية :-

- قدي عبدالحميد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004،ص201.
- محززي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، الجزائر ، 2005 ، ص18.
- الحواس زواق ، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة ، مؤتمر منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية ، 2014، جامعة المسبيلة، ص 6 .
- الدليمي محمد ، اتجاهات الانفاق العام ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 24 ، العدد 94، الإمارات العربية المتحدة ، 2003 ن ص8.
- حمود أعاد علي ، المالية والتشرايمالي ، كلية القانون بين الحكمة ، جامعة بغداد ، بدون سنة نشر، ص32.
- بعلي ، محمد الصغير ، أبو العلا يسرى ، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003، ص2.

ذهب محمد الطيب ، دور سياسة الانفاق على الاستثمارات العمومية في الجزائر ، رسالة الماجستير ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، الجزائر ، 2015، ص 4.

ناشد سوزي عدلي ، الوجيز في المالية العامة ، الدار الجامعية الحديثة للنشر ، الإسكندرية، 2000، ص33.

قحف منذر ، الإيرادات العامة للدولة في صدر الإسلام وتطبيقاتها المعاصرة ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط2 ، 1420 هـ ، 2000 م ، ص 15 .

الدماغ زياد جلال ، الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي ، الجامعة الإسلامية العالمية – مجلة الإسلام في آسيا ، ماليزيا ، مجلد 8 ، العدد 1 ، 2011 م .

دراز حامد عبدالمجيد ، مبادئ المالية العامة ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 1999م ، ص 381.

بن إبراهيم أبو يوسف يعقوب ، الخراج ، بيروت ، دار المعارف للطباعة والنشر ، 1399 هـ ، 1979م ، ص 46.

حسن صادق حسن ، الانفاق وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، من كتاب : السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي .(وقائع ندوة 36 حول : السياسة الاقتصادية في الإسلامية ، التي عقدت في سطيف بالجزائر في الفترة 29 شوال -06 ذو القعدة 1411 هـ / 14-20 مايو 1991م ، جدة : البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 1997م ، ص 515.

سيد حسن عبدالله ، الحجم الأمثل للنفقات العامة دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، العدد 30 ، ذو القعدة 1426 هـ، ديسمبر 2005، دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص 226،

ابن تيمية ، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، بيروت ، درا الفكر 1422 هـ ، 2001م ص 60 .

نزیه حماد ، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ، الرياض : الدرار العالمية للكتاب الإسلامي ، 1415هـ ، ص 339.

کردودي صبرينة ، ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي ، رسالة دكتوراة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 .

السيد عطية عبدالواحد ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة ، النفقات العامة ، الايرادات العامة ، الموازنة العامة ، دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1412هـ ، 2000م ، ص 381.

صالح صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي - دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات ، القاهرة ، دار الفجر ، 2006م ، ص 503.

ابوغدة عبدالستار ، مخاطر الصكوك الإسلامية ، بحث مقدم إلى مؤتمر إدارة المخاطر في المصادر الإسلامية ، الاكاديمية العربية المالية والمصرفية ، عمان 1425هـ .

القره داغي ، علي محي الدين ، بحوث فقه البنوك الإسلامية - دراسة فقهية واقتصادية ، بيروت ، درا البشائر الإسلامية ، ط1 ، 2002م .

أحمد فاروق الشيخ ، المفيد في عمليات البنوك الإسلامية ، مركز البحث والتطوير ، البحرين ، 2010م .

فتح عبدالرحمن صالح ، 2008 ، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية ، ورقة عمل مقدمة لمنندى الصيرفة العربية - اتحاد المصارف العربية ، بيروت.

قرومي حميد ، صناعة الصكوك الاسلامية واقع وآفاق ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية ، تحت شعار دور المالية الإسلامية فيالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الصكك الإسلامية الوقفية ن يومي 16-17 جوان ، صفاقس ن 2014م .

عبيد محمد سامي ، هادي جعازعدنان ، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك) ، تجربة ماليزيا ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 38 ، 2015م.

شرياق رفيق ، بريكة السعيد ، (2013) ، " أسواق الأوراق المالية بين تهديد التوريق التقليدي وتطلعات التصكيك الإسلامي " ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني المنظم بالمركز الجامعي امين العقال الحاج موسى آق أخاموك ، 9-10 أبريل ، الجزائر ، تمناست .

عبدالحيظ الصاوي ، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 532 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، 2010م .

المراجع الأجنبية :-

CIMB ISLAMIC(2016), 'Malaysia Islamic Finance Report 2015',
Mainstreaming Islamic Finance within Global Finance Systems,p220.

www.sc.com.my /data-statistics/Islamic-capital-market-statistics.

www.sc.com.my /data-statistics/Islamic-capital-market-statistics.

HSBC Amanah , Islamic Finance Industry Grwth , 2013,p5

IIMF Pri-conference seminar the 6th Annual WIBC Asia Summit ,2nd June
2015,Singapore.

www.Tradingeconomics.com-Ministry of Finance Malaysia .